ماهو دور منظمات المجتمع المدني في حل مشكلة التسرب المدرسي في السودان؟

"دراسة حالة تجربة مشروع دعم استقرار تعليم الأساس في السودان الممول من الإتحاد الأوربي والتعليم البديل الممول من اليونسيف"

"الأمل هو بناء عالم يكون فيه صوت التعليم والتنوير أعلى من صوت البنادق"

إعداد الباحثة / هبة جعفر ابراهيم

تاريخ النشر: ١٦ / ٨ / ٢٠٢٢م

• الملخص التنفيذي/الموجز:

تقع جمهورية السودان في شمال شرق أفريقيا وتشترك في حدودها مع سبع دول مجاورة وهي مصر واريتريا وإثيوبيا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطي وتشاد وليبيا، يشكل سكان السودان مزيج من السكان الأصليين في وادي النيل ونسل المهاجرين من شبه الجزيرة العربية، من الناحية الإدارية فينقسم السودان إلي ثمانية عشر ولاية، تنقسم تلك الولايات بدورها إلي مناطق ووحدات إدارية، تغطي الأراضي السودانية حوالي ١,٨ مليون كيلومتر مربع، وقد قدر عدد

سكان السودان بحوالي ٣٤ مليون شخص وذلك أعتماداً علي أحدث تعداد للسكان للعام ٢٠٠٨ وأن مايقارب حوالي ٨٪ من السكان، أي حوالي (٢,٧ مليون شخص) هم من البدو الرحل والرعاة ومما يجدر الإشارة اليه أن عدد سكان السودان ينمو وبسرعة وبمعدل ٢,٥٪ سنويا وبمعدل متوسط خصوبة بلغ ٥,٥ وكان متوسط حجم الأسرة في السودان هو ٦,٤ شخص، يمكننا القول وبشكل عام أن السودان يشهد تحولا ديمغرافيا مع تزايد أعداد السكان الشباب فهناك ١٥ مليون طفل تحت سن ال١٨ عاما و ٤,٥ مليون طفل دون سن الخامسة، وفي بعض المناطق يشكل الأطفال دون سن ال١٦ مايقارب ٥٢٪ من أعداد السكان، وتقدر معدلات القدرة علي القراءة والكتابة للكبار بحوالي ٥٧٪ وهو مؤشر إلى أن أحتمالية أن يصبح ابنائهم أميون عالية وفقا لنظريات التنشئة المجتمعية.

يعاني السودان من تاريخ طويل من عدم الإستقرار السياسي والحروب الأهلية والعنف المسلح الذي أثر وبشكل خطير علي أفاق التعليم وهدد التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان وخاصة على المدى الطويل للأطفال والنساء، كما أن سياسة لامركزية التعليم وتدني أسبقيته علي المستوي القومي التي تصل الي رقم ٥٠ في الاستراتيجية القومية ربع القرنية من ٢٠٠٧ الي ٢٠٣١ أعاقتا تطور التعليم من حيث وفرة فرصه للجميع وجودة نوعيته، خاصة وأن دراسة تمويل التعليم بين أن ٩٥٪ من دخل المدرسة يذهب لمرتبات المعلمين وللجهد الطوعي قدر كبير في جمع هذه الموارد المالية، وكشفت جداول تمويل التعليم تواضع صرف السودان علي التعليم إذ يقع في ذيل الدول المشابهة له، إذ ينفق مايقارب ٨,٠٪ من الناتج المحلي علي التعليم.

يعتبر السودان من البلدان التي يوجد بها أعلى نسبة من الأطفال خارج المدرسة في شمال إفريقيا ووفقاً لإحصاءات وزارة التعليم، لا يتلقى أكثر من ٣ ملايين طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٤ سنة التعليم الأساسي وهو ما يمثل ٣٨,٩٪ من السكان في سن الدراسة البالغ ٦، ٩٧١، ٨٦٢، وانخفضت نسبة الأطفال خارج المدرسة بشكل طفيف إلى ٣٧,٧٪، وعدد الأطفال الملتحقين بالمدارس ارتفع بنسبة ٢٣,٤٪ من ٤، ٨٧٤، ٥٣٤ إلى ٦، ٠١٥، ٩٥٥ تلميذًا في عام ٢٠١٧، إلا أن عدد الأطفال خارج المدرسة ارتفع بنسبة ١٧٪ من ٣,١ مليون إلى ٣,٦ مليون والتي تقدر بنحو ٣,٦ مليون (EMIS ٢٠١٧)، بمعدل متقارب للإناث والذكور، بنسبة إستيعاب بمرحلة الاساس تبلغ ٧٣٪ للجنسين، ٧٥٪ للاولاد و ٧١٪ للبنات (كما ورد فى وثيقة استراتيجية التعليم ٢٠١٨-٢٠٢٢) ويحتمل ان حوالى ٨٪ من الاطفال خارج المدرسة لن يتمكنوا من الالتحاق بالمدرسة مع عدم وجود سياسات بديلة لإدماجهم في المدارس وسياسات تحفيزية للعودة إلى المدارس، - مما يقلل جداً من عدد الأطفال المدمجين مع زيادة عددهم في سن المدرسة الابتدائية – بالإضافة لزيادة هذا العدد بسبب التقدم المحدود في معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس الابتدائية و التي نجدها لا تتناسب مع النمو السكاني وزيادة معدل تسرب الأطفال والشباب من التعليم علي مر السنين بالرغم من الميزانيات التي تم إنفاقها على هذه القضية من المجتمع الدولي والإقليمي يجعلنا نتسائل ماهي العوائق وماهي الفرص المتاحة لزيادة امكانية الإستفادة من تلك الميزانيات بصورة افضل هي قضية لها اسبابها وموشراتها وبحسب وجهة نظري الشخصية هي نتيجة تراكم سياسات تعليمية وفقا لايدلوجيات الطبقة الحاكمة لم تراعي الهوية السودانية ولا احتياجات الإنسان السوداني وسوق العمل الوطني مع قلة الإرادة الوطنية.

سوف تدرس هذه الورقة حجم وظاهرة التسرب المدرسي في المدارس الابتدائية في السودان؟ والتعرف علي حجم التسرب في مدارس البنين والبنات والفروقات بين الولايات؟وستسلط الورقة الضوء على دور المنظمات غير الحكومية في الحد من

معدلات التسرب مستعينةً بالمثال الذي أُجري لثلاث تدخلات.لمنظمات عالمية.

• **المقدمة/الخلفية:**

تعد قضية التسرب من المدارس بين الطلاب من أهم القضايا التي تواجه أنظمة التعليم في جميع أنحاء العالم (مرفق ١) ويُعرَّف هذا النظام بأنه "عملية معقدة متعددة العوامل تقود الشاب في مرحلة التدريب الأولي إلى فصل نفسه عن نظام التدريب حتى يتركه قبل الحصول على دبلوم". وهذه الظاهرة لا توازن بين التماسك الاجتماعي والمساواة. وأسبابه وعوامله متعددة، وكذلك الملامح التي تواجهها؛ ومع ذلك، هناك شروط معينة تفضل ذلك. ومعدلات التسرب أعلى في البلدان الفقيرة وأقل البلدان نموا، بسبب عدم وجود سياسات تعليمية صارمة أو سوء تنفيذ هذه السياسات. وذكر تقرير صادر عن اليونسكو وتقرير الرصد العالمي عن التعليم للجميع في عام ٢٠١٠ أن التسرب من المدارس يحد من الفرص المستقبلية المتاحة للأطفال في مجتمعهم ويستنزف الموارد المحدودة التي تخصصها البلدان لنظم التعليم. وذكر التقرير نفسه أن الطلاب المعرضين للخطر هم أكثر عرضة للتسرب من المدارس (Sabates et.al، ٢٠١٠).

وإلى جانب الحكومات الوطنية والمؤسسات الحكومية، لعبت المنظمات غير الحكومية العالمية والمحلية دوراً في نظم التعليم، ويختلف هذا الدور من بلد إلى آخر. وتساعد المنظمات غير الحكومية الحكومات على تغطية القطاعات والمجالات التي لا تستطيع الدولة تغطيتها، بسبب محدودية الموارد، مثل النزاعات والتوترات السياسية، من بين عوامل أخرى. تلعب المنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى مثل اليونسكو واليونيسيف ومنظمة إنقاذ الطفولة دوراً كبيراً في مساعدة أقل البلدان نمواً على تحسين نظمها التعليمية. ولهم تأثير كبير على سياساتهم التعليمية، وتمويل المشاريع والمبادرات، ورصد الوضع التعليمي لهذه البلدان (نايلور وندروهوتس، ٢٠١٥).

يختلف عدد أطفال المدارس بين الولايات وبين المناطق. ويعتمد ذلك على حجم السكان ومستوى ونوعية الخدمات التعليمية (اليونيسيف، ٢٠١٩). وتنتشر معدلات التسرب المرتفعة في جميع أنحاء السودان، مع اختلاف النسب المئوية من ولاية إلى أخرى مع العلم أن أعلى معدل في ولايات دارفور. (اليونيسيف، ٢٠١٩). الرقم التالي يمثل معدلات التسرب المصنفة بطرق مختلفة للتعليم الابتدائي والثانوي (وزارة التعليم، ٢٠١٩) وتشمل العوامل الرئيسية التي تؤثر على مشاركة الفتيان والفتيات في التعليم (مرفق ٢)القيود الاقتصادية المتعلقة بالفقر وانخفاض الاستثمار الحكومي في التعليم الأساسي ؛ انعدام الأمن والحواجز الاجتماعية والثقافية مثل المواقف السلبية تجاه تعليم الفتيات وعدم كفاية الوعي. وتشمل العوامل الأخرى التي تبقي الأطفال خارج المدرسة نقص المدارس، والمسافات الطويلة إلى المدرسة والتكلفة المباشرة للتعليم بالإضافة إلى تكاليف الفرصة البديلة المرتبطة بالعمل المنزلي.

وبالإضافة إلى الأطفال، تؤثر المشكلة أيضا على أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. ويهدد التسرب مستقبل الأطفال وحصولهم على حياة كريمة؛ لأنه يزيد من معدلات عمالة الأطفال. ولذلك، فإن التسرب من الدراسة يشكل خطراً على المدى الطويل بالنسبة للسودان. وهي أكبر عقبة أمام التنمية. وعلاوة على ذلك، فإنه يزيد من عدم المساواة بين الدول، ويزيد من إمكانية الانضمام إلى الأطفال في الجماعات المتمردة المسلحة، ويعتادهم على المجرمين، مثل جرائم السرقة مثل موارد دخلهم.

أسباب/دو افع الدراسة:

ينظم عمل التعليم البديل للأطفال والشباب خارج المدرسة (٧ – ١٤ سنة): قانون المجلس القومي لمحو الأمية وتعليم الكبار الذي تم إنشاؤه وفقا لقانون صدر في عام ١٩٧٠ ثم عدل في عام ١٩٨٣ وعام ١٩٩١م. ويرأسه وزير التربية والتعليم. كما نص القانون علي تكوين مجالس ولائية وقانون ولائي في إطار القانون القومي (ولاية القضارف أصدرت قانون محو الأمية ولاية القضارف لسنة ٢٠٠٥ م وكونت بموجبه مجلس الولاية). توجد إدارات لمحو الأمية على مستوى ولايات السودان وتتبع في بعض الولايات لمدير التعليم مباشرة كما في ولاية شمال كردفان، وفي البعض الآخر تتبع لإدارة مرحلة الأساس أو تحت مسميات أخرى كالتعليم الممرحل.

الأمانة العامة هي الهيئة التنفيذية لسياسات المجلس بمهام محددة مثل: وضع السياسات والخطط والاستراتيجيات بمشاركة الولايات - تدريب القيادات (المديرين – المدربين) وإعداد المحتوى التدريبي والأدلة لتدريب الفئات الأخرى بالاستفادة من التقدم التكنلوجي تحسينا لجودة التدريب وتقليل الكلفة مع إعداد وتصميم المناهج الخاصة بمحو أمية وتعليم الاطفال والشباب خارج المدرسة والكبار وذوي الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع المركز القومي لتطوير المناهج و تبني المبادرات والتجديدات، والتعاون والتنسيق مع المنظمات والجهات ذات الصلة -داخلية وخارجية- في تخطيط وتنفيذ برامج محو الأمية وتعليم الكبار ونقل التجارب الدولية والإقليمة ومواءمتها لتتناسب مع البيئة المحلية، رصد ومتابعة وتقويم المستفيدين والنتائج المتحصلة بالولايات وفق البرامج والأنشطة المختلفة.

إن أكبر عدد من العاملين في إدارة محو الأمية وتعليم الكبار في مستوى الوزارات الولائية هو خمسة أفراد كما في ولاية شمال كردفان، وفي بعضها المدير وحده هو القوى العاملة بالإدارة (كما في الولاية الشمالية)، يلاحظ التباين الكبير في هياكل محو الأمية وتعليم الكبار على مستوى المحليات ففي بعضها نجد مسئولاً وآحد عن محو الأمية وتعليم الكبار يتبع لمدير التعليم الأساسي بالمحلية. وبعض المحليات ليس بها إدارات،.فواقع القوى العاملة بإدارات محو الأمية وتعليم الكبار بالولايات والمحليات ينعكس سلبا على وصول الخدمة لمستحقيها على أرض الواقع كما يؤثر حتما في الرصد والمتابعة والتقييم فلذلك تواجه وحدات التعليم الخاصة بتعليم الاطفال خارج المدرسة ضعفا في التنسيق والعمل المشترك مع إدارات تعليم الاساس لفتح القنوات وتيسير إنتقال الاطفال من المراكز الى المدارس متى ما أتيح لهم ذلك والتي تظهر في أن عدد الاطفال المدمجين في المدارس بسيط جداً، مع ضعف التمويل المخصص لمعالجة مشكلة التسرب المدرسي على مستوى المركز والولايات والمحليات حيث تبلغ النسبة المخصصة للتعليم غير النظامى من ميزانية التعليم حوالى ١٪ (حسب تقرير البنك الدولى ٢٠١٣) ادي الي ضعف الهياكل الوظيفية وقلة عدد الكوادر المدربة والمؤهلة المتخصصة على مستوى المركز والولايات وضعف نظام المعلومات المتعلقة ببرامج التعليم البديل لدمج الاطفال خارج المدرسة الامر الذى يعيق التحليل السليم للوضع الراهن وبالتالى يضعف القدرة على التنبؤ والتخطيط السليم فلحل هذا الاشكال يجب ان يتم الإجابة علي تلك الاسئلة:

ماهو دور منظمات المجتمع المدني في حل مشكلة التسرب من التعليم في السودان ؟

ماهي التوصيات والمقترحات التي قد تساهم في حل المشكلة ؟

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

مراجعة الأدبيات/المصادر:

تاريخ نظام التعليم العام، السياسات والقوانين:

منذ التاريخ القديم عرفت حضارة وادي النيل نظاماً محكماً للتربية والتعليم، يمكن تقسيمه إلى عدة مراحل:مرحلة تعليمية أولية، كان التلميذ يتلقاها في مدرسة صغيرة، ملحقة بالمعبد، أو في غرفة صغيرة خاصة بالمعلم، مرحلة متقدمة تدل الآثار على أن التلاميذ يحضرونها في مدارس نظامية، مرحلة تطبيقية يبدو أن التلاميذ كانوا يقضونها في الإدارات الحكومية، منهاج تربوي تثقيفي، يتم تقديمه في القصور لأبناء الملوك والأمراء وبعض الخاصة من أبناء النبلاء، ثقافة عالية تقدمها المؤسسات المهتمة بالثقافة.

وكان للعقائد الدينية أثر كبير في التربية والتعليم في السودان منذ وقبل ظهور مملكة الفونج في السودان ١٥٠٥ تميزت الدعوة الإسلامية بطابع التبشير بالدين الإسلامي، ولكن ذلك لا ينفى أن هنالك بعض العلماء الذين ذاع صيتهم في تأسيس مراكز العلم منهم: أولاد عون، وهم سبعة رجال، في مدينة العنج أي النوبة، وكان أحدهم المسمى بالعزيز قاضياً في مدينة العنج قبل ظهور الفونج، في منتصف القرن الرابع عشر الميلادي؛ شهدت دنقلا مساجد العلم على يد غلام الله بن عايد اليمني (١)الذي أقام بها، وأنشأ المدارس، وعلم القرآن، والعلم لأولاده وأولاد المسلمين – وكانت مديرية دنقلا هي الولاية الشمالية الحالية، هناك أسرة اشتهر معظم أفرادها بالعلم قدمت السودان خلال القرن الثاني الهجري، وكان كبيرها من دعاة الإسلام في دنقلا عند وصول العرب إليها، وقد أسلم على يده كثير من النوبة، واليه ينتسب العريقاب بنوري(٢).

وفي ظل النظام التربوي للكنيسة المسيحية؛ شهدت المجتمعات في شمال إفريقيا ووادي النيل أشهر مؤسسات التعليم المسيحي، ومنها الأديرة، وكانت الإديرة هي المسؤولة عن نشر الدعوة المسيحية بالإضافة إلى تعليم الأطفال مبادئ القراءة والكتابة، وبعض مواد الصحة العامة. واستمرت مدارس الأديرة في الانتشار حتى القرن الحادي عشر ثم بدأت تنتشر مدارس الكاتدرائية التي كانت تعنى إلى جانب التدريس بتدريب القساوسة لإدارة المرافق الكنسية(٣).

تلت تلك الفترة الأستعمار، حيث اهتم المسؤولون البريطانيون بوضع نظام للتعليم يكون أساسه التبشير المسيحي، وقد وضع اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني في مصر الأساس لهذه السياسة التعليمية، فقسم مصر والسودان إلى ثلاث مناطق تختلف كل منطقة في سياستها التبشيرية عن الأخرى حسب ظروفها فكانت نظرة كرومر للتعليم في الجزء الشمالي من السودان، وهوالمنطقة الثانية في نظامه التعليمي لسكان وادي النيل، أن يقتصرالتعليم على المعلومات الأولية للدين الإسلامي، وليس هناك أي لزوم لأي زيادة عن ذلك، لأنها تشكل خطورة، وتثير الحماس الديني، قامت المدرسة الحديثة في السودان على هذه الفلسفة التي تم اعتمادها للتعليم، وقد لعبت هذه الفلسفة دوراً مؤثراً في التعليم خلال القرن العشرين، وقد كان الهدف منها إعداد المواطنين للقيام بدور فعال في حركة الإنتاج التي اعتمدتها الدولة ضمن مشاريعها الاستثمارية التي تعود بفائدة عظيمة على الدولة المستعمرة، وعلى رأسها مشروع الجزيرة، والسكك الحديدية، وغيرها(٥)،

بدأ الصراع بين العلمانية ودعاة تأهيل المناهج منذ فجر الاستقلال عام ١٩٥٥ م، خاصة في مراكز اتخاذ القرار، فمادة

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

اللغة العربية والدراسات الإسلامية لم يكن النجاح فيها ضرورياً للنجاح في الشهادة السودانية للدخول للجامعات والمعاهد العليا في السودان، بينما كان النجاح في اللغة الإنجليزية شرطاً أساسياً للنجاح في هذه الشهادة، وقد استمرت المحاولات لسنوات عديد حتى استقامت الأمور، وأصبحت اللغة العربية والدراسات الإسلامية شرطاً أساسياً للنجاح في الشهادة السودانية، أما محاولات التأصيل في المناهج الدينية فقد ظلت راسخة طوال فترة الحكم الثنائي، فقد أمكن المحافظة على التعليم الديني في الخلاوى والمعاهد العلمية المتوسطة والثانوية المنتشرة في مختلف أنحاء السودان وجامعة أم درمان الإسلامية حتى عام ١٩٩١ م (٦) (٧).واستمرت محاولات التأصيل المنهجي في التطور حتى بلغت ذروتها في عام ١٩٩٠ م حيث بدأ التأصيل الفعلي لمناهج التربية والتعليم، فتوسعت المناهج الدراسية في مجال العلوم الإسلامية في كافة المراحل التعليمية بدءاً بمرحلة الأساس وإنتهاءً بالجامعات التي أعلن فيها التعريب إضافة لمطلوبات الجامعة التي إهتمت بغرس القيم الدينية لكافة الطلاب في جميع الكليات، فطالب الطب والهندسة والزراعة وعلوم الحاسوب والآداب والتربية وغيرها لابد لهم من دراسة (الثقافة العربية والإسلامية).

بعد استقلال السودان ظهرت محاولات جادة لتطوير التعليم في مجال الأهداف في عام ١٩٦٩ م تم عقد مؤتمر قومي للتربية كمحاولة لوضع أهداف وأسس لبناء منهج قومي، وفي عام ١٩٧٣ وضعت اول وثيقة لأهداف التربية في السودان، وفي العام ١٩٩٠ أطلقت حكومة السودان إصلاحاً واسع في مجال التعلم لمستويات نظام التعليم كافة.فاستبدل السلم التعليمي السابق ٦+٣+٣ بالسلم التعليمي الجديد ٢+٨+٣ الذي يتالف من ثلاثة عشرة سنة من التعليم المدرسي العام. وتنقسم السنة الدراسية الآن إلي فصلين دراسين وتم إطالتها من ١٨٠ يوم الي ٢١٠ يوم عمل. تحدد الوزارة الإتحادية للتعليم العام مدة السنة الدراسية بالإضافة الي توقيت الإمتحان الثانوي. فيما يترك إلي الولايات إتخاذ القرار بشان التقويم الدراسي الأنسب.وتكون اللغة العربية العربية هي لغة التعليم الأساسية في المستويات كلها، يتكون السلم التعليمي من التعليم قبل المدرسي او الإبتدائي ويشمل رياض الأطفال والخلاوي الذي تتضمن عامين فقط تستهدف فيها الأطفال في سن ٤ الي ٥ سنوات، والتعليم الأساسي الذي يشمل ثماني سنوات لاطفال من عمر ٦ الي ١٣ سنة وبعد الإنتهاء من السنة الدراسية الأخيرة يخضع الطالب لإمتحان شهادة المستوي الأساسي والذي يوهله للقبول في المدرسة الثانوية سواء اكاديميا او مهنيا فقد تم تقليص السنوات لزيادة العمر الإنتاجي للمتعلمين(٩).

في العام ١٩٩٠ قام مؤتمر سياسات التعليم والذي اوصي بتغيير نظام التعليم تم إجازة قانون التعليم العالي الذي يحدد أهداف التعليم العالي وغاياته، إضافة إلي مناهج وأنواع مؤسسات التعليم العالي واهدافها ويعترف هذا القانون باللغة العربية لغة رسمية للتعليم، وقد أضاف قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٩٩ للعام ١٩٩٠ مستوي قبل المدرسة يمتد كجزء لايتجزأ من التعليم العام (١٠)، في العام ١٩٩٢ تم إجازة تنظيم المدارس الأساسية وقانون تنظيم المدارس الثانوية ومرسوم إتحادات الآباء والمعلمين والذي يعالج علي حد سواء شؤون التلاميذ مثل القواعد المتعلقة بالكمية بالصف وحجمه وبالزي المدرسي والسلوك العام، ومهام الموظفين وواجباتهم، والعقوبات والمكافآت (١١).

في العام ١٩٩٦ تم إجازة قانون المركز الوطني للمناهج والأبحاث التربوية والذي ينص علي أن "مسئوليات المجلس تتمثل في تطوير المناهج والأبحاث التربوية، كما يهدف الي تعزيز الروابط مع المؤسسات التعليمية الإقليمية والدولية.

أن قانون التعليم العام لسنة ٢٠٠١، ينص علي أن لكل طفل سوداني الحق في التعليم الأساسي، وقد قامت الخطط

الإستراتيجية الخمسية للفترة مابين ٢٠٠٧ -٢٠١١ والفترة مابين ٢٠١٢ – ٢٠١٦ بتقديم الدعم لهذا القانون وذلك من خلال توفير سياسات واستراتيجيات لبلوغ هدف الحق في التعليم، من خلال الوثيقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر الصادر من الحكومة والتي اعطت التعليم أولوية لكونه عامل أساسي في معالجة الأسباب الجذرية للفقر.

في العام ٢٠٠٣ صدر قانون لتنظيم التعليم غير الحكومي فأصبح بإمكان المدارس تعليم الترجمة المعتمدة لمخطط المنهاج الدراسي باللغة الإنجليزية وزيادة مواد إضافية علي المناهج التربوية الوطنية، كما صدر القرار الوزاري رقم ٥ للعام ٢٠٠٤ لإصلاح التعليم الثانوي الفني، واوصت اللجنة بإنشاء مجلس وطني للتعليم الفني والتكنلولوجي (تم إنفاذه في العام ٢٠٠٥) تحت إشراف وزارة العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية)، كما اوصت بإعادة تاهيل المدارس والكليات، وزيادة الإنفاق علي التعليم بما لأيقل عن ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي، وشجعت الخاص علي الاستثمار في التعليم الفني والتكنلوجي.

امًا قانون الطفل الجديد للعام ٢٠١٠ فينص علي انه يحق لكل طفل التمتع بالتعليم العام المجاني، وينبغي للدولة السعي الي توفير التعليم الثانوي المجاني للأيتام والاطفال من ذوي الإعاقات والأطفال مجهولي الأبوين والي إدراج التعاليم الروحية والدينية والتربية الوطنية وتعليم مبادئ حقوق الإنسان في المناهج التربوية، لذلك نجد انه مع استمرار محاولات إصلاح التعليم في السودان وحكومته منذ عهد الحكم الثنائي الي الآن نجد أهدافه ظلت غامضة ومتسمة بالشمولية وبعيدة عن حاجات وتطلعات الشعب السوداني وكل ذلك نتيجة لعدم تشاركية الحوار وإتاحة المجال للزعماء السياسين والخبراء الفنين، والمجتمع المدني والقطاع الخاص من مختلف الإيدولوجيات لإيجاد التوازن بين الطموحات والمعيقات من خلال زيادة الوعي وإكتساب التزام مجموعة واسعة من المعنين بالتعليم.

التسرب المدرسي:

يمكننا تصنيف تعريفات التسرب من المدرسة إلى فئتين: التعريفات الرسمية؛ والتعاريف الوظيفية. تعتمد التعريفات الرسمية للتسرب من المدرسة بشكل كبير على مفهوم التعليم الإلزامي القانوني قد تشمل هذه التعريفات الإشارة إلى مستوى تعليمي، ولكن هذا عادة ما يكون ملحقًا: يتم ذكر جوهر التعريف إما من حيث العمر أو عدد السنوات التي يقضيها الفرد في نظام التعليم. وهذا بدوره يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتعريف القانوني للتعليم الإلزامي.

تهدف التعريفات الوظيفية، بدورها، إلى الأخذ في الاعتبار السياق الذي يحدث فيه التسرب والسعي إلى وضع عواقب مثل هذا التسرب في منظورها الصحيح على مستوى مسار السيرة الذاتية للفرد في المستقبل، على هذا النحو، يمكن اعتباره مرتبطًا بفكرة "الحد الأدنى من التعليم"، أي مستوى أساسي من التأهيل يُنظر إليه على أنه ضروري للاندماج الاجتماعي والمهني الناجح للفرد، يؤكد المنظور الوظيفي للمفهوم على قابلية التوظيف والأداء المهني حسب مستوى التعليم وليس حدود العمر التي يحددها القانون لكونك في المدرسة.

على الرغم من أن التعريف الوظيفي يبدو أكثر ملاءمة، إلا أنه يفترض وجود علاقة بين تحقيق مستوى معين من التأهيل وتحقيق تكامل اجتماعي ومهني ناجح.

التعليم في حالات الطوارئ (١٦):

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

يفسر مصطلح التعليم في حالات الطوارئ بانه توفير فرص التعلم المناسبة لجميع الأعمار في حالات الأزمات، بما في ذلك مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي والثانوي والتعليم غير الرسمي والتقني والمهني والتعليم العالي وتعليم البالغين. يوفر التعليم في حالات الطوارئ الحماية البدنية والنفسية والمعرفية التي تعمل على استدامة والحفاظ على حياتنا. تشمل الأزمات التي يكون فيها التعليم في حالات الطوارئ أمراً لا غنى عنه: الصراعات وحالات العنف والنزوح الإجباري والكوارث وحالات الطوارئ العامة. ويعد مفهوم التعليم في حالات الطوارئ أكثر شمولًا من "الاستجابة التعليمية في حالات الطوارئ" التي تعد جزءً أساسيًا منه(الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ، ٢٠١٨.

إستراتيجية الأطفال والشباب خارج المدرسة:

أطلقت مبادرة الأطفال خارج المدارس في عام ٢٠١٠ كشراكة بين اليونيسيف ومعهد اليونسكو للإحصاء ومنظمة فهم عمل الأطفال (مبادرة من منظمة العمل الدولية واليونيسيف والبنك الدولي). وتعمل المبادرة حاليا مع ٨٧ بلدا لتوفير الأدلة وتدابير التأثير التي ستساعد على ضمان حصول الأطفال والشباب على تعليم جيد، واستعدادهم لدخول الفصول الدراسية في السن المناسب، وتزويدهم بالمعدات اللازمة لإكمال التعليم الأساسي. ويتمثل هدف المبادرة في استخدام الدعوة القائمة على الأدلة لمساعدة البلدان على خفض عدد الأطفال غير المفصولين عن الدراسة كجزء من المبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة، قام السودان بدراسة OOSC في عام ٢٠١٤. وقدمت الدراسة لمحة شاملة عن الأطفال المستبعدين، كما كشفت عن مدى تعقيد مشكلة الأطفال خارج المدرسة من حيث الحجم وعدم المساواة والتفاوتات المتعددة، فضلا عن الحواجز والاختناقات التي تؤدي إلى الاستبعاد. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن حوالي ثلاثة ملايين طفل تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٣ سنة خارج المدرسة في السودان. ويشمل ذلك ٦٧٣ ٤٩٠ طفلا في سن ما قبل المرحلة الابتدائية (٥ سنوات)، و٠٦٨ ٩٦٥ طفلا في سن الدراسة الابتدائية (٦-١١ سنة)، و ٥٨٧ ٦٤١ طفلا في سن التعليم الثانوي الأدنى (١٢-١٣ سنة). وغالبية الأطفال غير المدرسيين هم من المناطق البدوية والريفية والمناطق المتضررة من النزاع. ولا يزال الأطفال من الأسر المعيشية الفقيرة والفتيات معرضين لخطر التسرب من المدارس بسبب عوامل اقتصادية ومعايير اجتماعية. والتكاليف غير المباشرة للتعليم، بما في ذلك دفع الرسوم المدرسية والعوامل الاجتماعية هي أكثر الأسباب شيوعا التي ذكرت لعدم الالتحاق بالمدارس وعدم الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي، وتشمل العقبات التي تحول دون التحاق الأطفال بالمدارس والبقاء فيها، محدودية الهياكل الأساسية، وسوء البيئات المدرسية، ونقص المعلمين في المدارس الريفية والبدوية، ونقص المواد التعليمية.

تمويل التعليم في السودان (١٥):

يحظي التعليم بالدرجة الرفيعة في سلم أسبقيات بعض الدول، خاصة المتقدمة لدوره المحوري والفعال في تامين الرفاهية للأفراد والجماعات مثلما يؤمن علي التنمية المستدامة، ضعف التمويل من أهم أسباب العزوف عن التعليم والتسرب وعمالة الأطفال، وانتشار كثير من الظواهر الي جعلت بعض الأمهات يعملن لما يفوق ١٢ ساعة من أجل توفير التعليم لأبنائهن، مما يكون الأثر في تهئية الجو الأسري والإشراف الكامل ووجود فرص كافية للتوجيه ولإرشاد الأطفال، وكذلك ارتباط تيسير المدارس بالمجالس التربوية والتي تقوم بتوزيع التكلفة التيسيرية علي جميع الطلاب دون مراعاة لظروفهم مما أنعكس سلبا علي مخرجات التعليم.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

هنالك موشرات دالة علي إلتزام الدول نحو التعليم مثل:توفير المدخلات التربوية الكافية، تخصيص ١٥٪من الميزانية العامة للدولة والتي تمثل ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهو القدر المتفق عليه دوليا للدول منخفضة الدخل والتي تمثل (٣٠٠ دولار للفرد)، تخصيص ١٠٪ علي الأقل لقطاع التعليم من المنحة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واخيرا الأسبقية المتقدمة لقطاع التعليم ضمن خطط واستراتيجيات الدولة فضلا عن ضمان التدابير والإجراءات الدستورية والقانونية.

مفهوم منظمات المجتمع المدني (١٧)(١٨):

من بين العديد من التعريفات المتداولة لمنظمات المجتمع المدني اخترت تعريفين جيدا الصياغة ولغتهم مباشرة وسهلة، التعريف الأول صاغه الدكتور عبدالرحيم بلال حيث عرفها "بانها نقابة المجتمع أمام الدولة والقطاع الخاص وانها تستمد شرعيتها من قوانين الدولة أي من مصالح مجموعاتها المستفيدة "، التعريف الثاني هو ماتضمنته وثيقة قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني السوداني حيث فسر المنظمة الطوعية الوطنية "يقصد بها المنظمة الطوعية السودانية غير الحكومية المسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون ولاتشمل أي شركة يتم تسجيلها وفق أحكام قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ او حزب سياسي، ومنظمات المجتمع المدني يقصد بها التي تباشر العمل الطوعي الإنساني ليس لأغراض الربح التي يتم تسجيلها وفق أحكام هذا القانون"، وبحسب أخر تقرير منشور فأن عدد الداعمين المقترحين من منظمات مجتمع مدني في قطاع التعليم يقدر ب ٤٥ منظمة مابين منظمات دولية واقليمية ومحلية.

من خلال السرد السابق للمفاهيم نجد أن السودان تاريخيًا لم يستطيع الإيفاء بالحد الأدني من الميزانيات المخصصة للتعليم، كما أنه يظهر جليًا انه لم يستطيع الأستفادة من المبادرات والفرص، فبحسب مشاهدتي الذاتية وبعض المقابلات مع العاملين في وزارة التربية والتعليم نجد أن منظمات المجتمع المدني الداعمة للتعليم ولقضية التسرب هي منظمات عالمية مثل الونسيف واليونسكو ومنظمة رعاية الطفولة ومنظمة بلان العالمية والبنك الدولي بتمويل من دول او منظمات أخري مثل قطر الخيرية، الإتحاد الإوربي ولكن غياب المنظمات الوطنية المحلية نتيجة لأسباب متعددة منها السياسي ومنها ضعف القدرات والتمويل المحلي جعل مشاركة المجتمع المحلي في صنع سياسة الأطفال خارج المدرسة ضعيفة او شبه معدومة. ولهذا قد ركزت الورقة علي المنظمات العالمية نتيجة لدورها الفعال والملموس.

تصميم الدراسة وطرق البحث:

وعلى عكس المؤسساتية القديمة التي تركز على دور الحكومة والنظام القانوني الذي تنفذه على مواطنيها، فإن المؤسساتية الجديدة اختيرت كإطار نظري لهذه الورقة لأنها ستساعد على إبراز تأثير تدخل المنظمات غير الحكومية في معالجة مشكلة التسرب. وتركز النظرية الأخيرة على المؤسسات غير الرسمية وكذلك على الكيانات غير الحكومية، وتنظر في ديناميتها وتفاعلاتها. كما أنه يشير إلى دورهم الحتمي في التأثير على الحياة الاجتماعية للأفراد في المجتمعات. وقد أقامت النظرية صلة بين الخصائص المؤسسية والوكالة السياسية من جانب واحد والتغيير والأداء.

والحديث عن التغيير الذي قامت به هذه المنظمات يتطلب سردا مفصلا لمختلف المراحل التي تمر بها لتحقيق التغيير. منظور المرحلة للتغيير المؤسسي المقترح من قبل شركة ساليث و الدينار (٢٠٠٤). ويصف الإطار المراحل الأربع الرئيسية

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

لعملية التغيير. وتتقدم هذه المراحل كعملية دائرية تخضع لردود فعل ذاتية وموضوعية مستمرة، والتعلم والتكيف. كما يسلط الضوء على الأدوار التي تؤديها بعض العوامل الرئيسية في مراحل مختلفة. المراحل التي تبدأ بمرحلة تغيير العقل، ثم الاتفاق السياسي الذي نحتاج إلى إحداثه، ثم مرحلة التنفيذ. ذكر سلاث دينار (٢٠٠٤) أن التنفيذ يسير مع تغييرات احتفالية وإجرائية وينتهي فقط بالنشوة بدلاً من التغيير الفعلي. كما أكدوا أن فوائد الإصلاح قد لا تكون فورية ومتصورة، لأن النتيجة المباشرة للتغيير المؤسسي ليست سوى عملية تغيير سلوكي، وتتوقف نتائجها النهائية على تأثير هذه التغيرات السلوكية على تخصيص الموارد الفعلية واستخدامها وإدارتها (ساليث آند دينار، ٢٠٠٤).

الشكل١: مفهوم قائم على المرحلة لعملية التغيير. المصدر: سلاث و الدينار (٢٠٠٤).

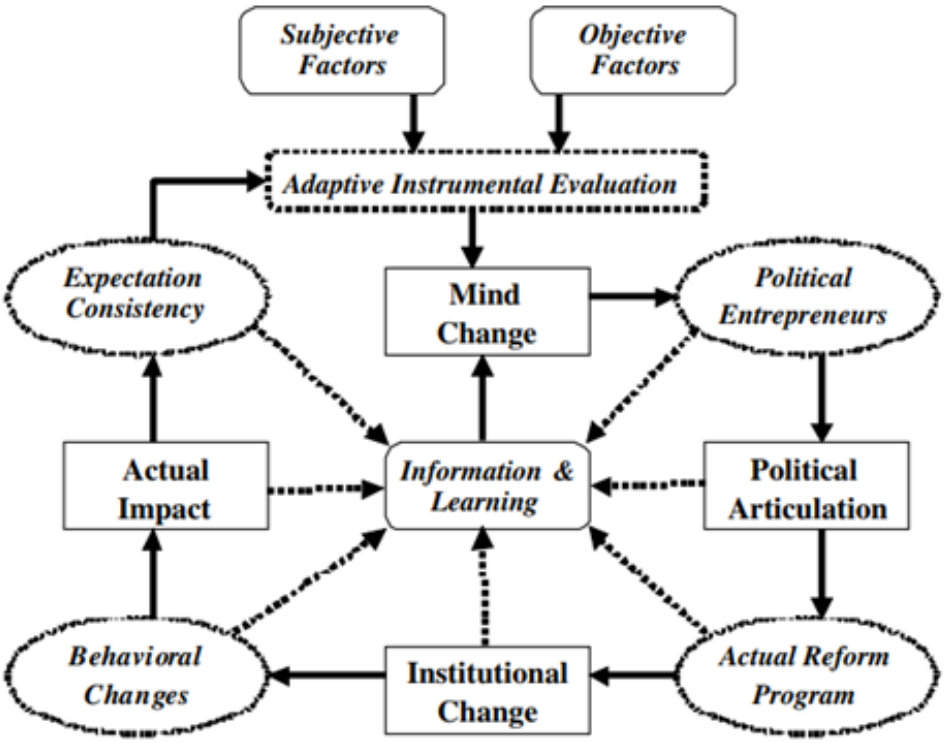

وتستند هذه الورقة إلى ما بعد الوضعية كمقاربة منهجية. سوف ندرس علاقات القوة (الشراكات) بين مختلف الجهات الفاعلة (المنظمات غير الحكومية، الحكومات). التحليل المستخدم في المقارنة هو تحليل نوعي. وهذا يقود إلى فكرة أن النهج المفاهيمي المستخدم هنا هو "السياسة مهمة". مستوى التحليل هو مستوى ماكرو. أما الطريقة المستخدمة في هذه الورقة، فهي طريقة "تتبع العملية".

ويتتبع التحليل تدخلات المنظمات غير الحكومية في مشكلة التسرب في السودان في الوقت الحالي، وينظر في السياق الداخلي بما في ذلك السياسة والأزمات والحروب الأهلية ومواقف المجتمع المدني من مشكلة التسرب. ولا يمكن لدراسة مشكلة التسرب (وتدخلات المنظمات غير الحكومية) دون النظر إلى العوامل السياقية مثل الآليات وسياسات التعليم الأساسية والمشاركة المدرسية أن توضح اختلاف مستويات هذه المشكلة وتعقيدها في هذه البلدان. وهكذا، استند

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

التحليل إلى ازدواجية السياق للبلد ومضمون التدخل.

• **عرض وتحليل البيانات**

تدخلات منظمة اليونسكو في حل مشكلة التسرب المدرسي:

في الفترة من ٢٠١٦ -٢٠١٧ كفلت اليونسكو بمراجعة سياسة التعليم في السودان وكجزء من هذه العملية، تم الاتفاق علي مراجعة اليونسكو والحكومة السودانية لثلاثة مجالات في سياسة التعليم علي أساس الاولويات القطاعية وتقييمها وتقديمها مجموعة من التوصيات السياسية للمساهمة في تطوير التعليم في البلاد.

فيما يلي مجالات السياسات الثلاثة هذه:

ـ السياسات الخاصة بالمعلمين

ـ سياسات محو الأمية والاطفال خارج المدرسة

ـ السياسة والتخطيط علي نطاق القطاع

تجدر الأشارة الي ان مراجعة اليونسكو للسياسات تمزج بين مصادر مختلفة للمعلومات:

ـ تقرير الخلفية القطري (CBR) الذي اعده الفريق الوطني (المعين من قبل السلطات الوطنية)، وفقا لمبادي اليونسكو بناء أدلة تجريبية حول جودة التعليم والإنصاف فيه في السودان وفي تضمين أراء الخبراء الوطنيين.

ـ ورقة حقائق معيارية لليونسكو توفر معلومات أساسية عن كيفية أداء النظام التعليمي في البلاد مقارنة بالبدان الأخري.

ـ مراجعة أدبية لليونسكو حول سياسة التعليم في البلاد

ـ سلسلة من ثلاث مهام: ١)تحديد النطاق، ٢)تقصي الحقائق وتفسيرها، ٣)التحقق من صحتها، اقتضت هذه المهام التعاون بين فريق وطني وفريق دولي، وتالف الفريق الدولي من موظفي اليونسكو (في المقر الرئيسي واليونسكو في بيروت) بالضافة الي خبراء دوليين في مجالات السياسات التي تعتبر هامة للإرتقاء بنظام التعليم.

ـ تقرير نهائي يتضمن توصيات خاصة بالسياسات، أنه النتاج الرئيس لمراجعة السياسة.

راجعت البعثة بشكل محدد السياسات الهادفة إلي الحد من انتشار الأطفال خارج المدرسة والأمية لدي الكبار وفي حين أن لكل هذين الموضوعين مجموعة من القضايا الخاصة به،في السياق السوداني، لاتعتبر مشكلة إرث لكنها متجذرة بعمق وتعكس تراكم المشكلات السابقة والحالية في الوصول إلي التعليم.بعبارة أخري، تتولد الأمية بين الكبار باستمرار بسبب الفجوات في تغطية التعليم الأساسي، مع كون حوالي ثلث الاطفال في سن التمدرس قي المرحلة الإبتدائية خارج المدرس، وفقا للبيانات الإدارية (اليونسكو والوزارة الإتحادية للتعليم العام ٢٠١٦) وبيانات المسح الإستقصائي (البنك الدولي ٢٠١٢)وهي حصة لم تشهد هذا الانخفاض في الماضي القريب، فاطفال اليوم خارج المدرسة هم كبار الغد الأميون، وتعتبر زيادة المشاركة المدرسية هي العامل الوحيد الأكثر أهمية في الحد من الأمية علي المدي الطويل.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

تبين مراجعة وثائق الخلفية والمقابلات مع الأطراف المعينة خلال البعثات كما هي حال نظام التعليم ككل – أن السياسات في هذه المجالات تفتقر الي البيانات المعترف بها بشكل جيد وتعاني محدودية الموارد، ناهيك عن تحديات التنسيق بين المستوي الاتحادي والولايات.وتتم مراجعة الترتيبات المؤسسية بمزيد في التفصيل في التقرير القطري. بشكل عام، يتم تنفيذ السياسة الوطنية والتخيط الاستراتيجي وتصميم المناهج علي المستوي الإتحادي، وتكون وزارات الولايات للتعليم العام، مع بنية الوزارة بالكامل المكررة في كل ولاية، هي المسئولة عن التخطيط المملوس (مثل نشر المعلمين):فيما يقع علي عائق المحليات مسئولية تنفيذ العمليات.في حين أن المجلس الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار يمثل كيانا منفصلا على المستوي الوطني، فان فروعه التابعة له علي مستوى الولايات مدمجة بشكل في وزارات الولايات للتعليم العام.

تدخلات منظمة اليونسيف في حل مشكلة التسرب المدرسي:

برنامج التعليم البديل (ALP):

تعمل منظمات محلية ودولية مختلفة بالتعاون مع الحكومة لضمان الوصول الكامل إلى التعليم لجميع الأطفال. برنامج التعليم البديل ALP هو البرنامج الوحيد الذي يعمل على خفض معدلات التسرب المرتفعة في السودان. وقد بدأت منظمة صدقات إلى جانب اليونيسيف في تنفيذها في منطقة كومبدا المحلية/دار السلام الإدارية بدعم من وزارة التعليم في بداية عام ٢٠١٨ لتوفير فرص تعليمية للأطفال غير الملتحقين بالمدارس. تم تصميم ALP لـ OOSC الذين لم يلتحقوا بالمدارس أو تسربوا من المدرسة أو لا يمكن دمجها في نظام التعليم العادي دون اللحاق بالدروس التي فقدوها. وبلغ العدد الإجمالي للأطفال في دار السلام حوالي ١٢٠٠ طفل. إن نقص المدارس القريبة، والفقر، وانخفاض الدخل، والكتب المدرسية، والمعايير الاجتماعية هي العوائق الرئيسية للتعليم في المنطقة المحلية. (اليونيسيف، ٢٠١٩).

وافتتحت دورات التوعية المجتمعية من خلال دورات التوعية المجتمعية، وتحسين بيئة التعلم في المدارس المضيفة، وتوفير مواد تعليمية بما في ذلك الكتب المدرسية لـ ALP، وتدريب المعلمين، والرصد المستمر من صدقات ووزارة التربية والتعليم الإتحادية. لدى برنامج ALP ورديتين، نوبة صباحية ونوبة مسائية للأطفال الذين يعملون خلال النهار. وقد نجح المشروع في تسجيل ٤٥٧ من البنين والبنات في المراكز الثلاثة التابعة لـ ALP في ٢٠١٨/٢٠١٧ من أصل ٥٠٠ مركز من مراكز العمل المحلية المستهدفة. وبحلول نهاية العام، كان من المقرر أن يكون ٤٢٠ طفلاً في الامتحان. وفي السنة الثانية (٢٠١٩/٢٠١٨)، تم نقل ما مجموعه ٣٠٠ تلميذ (١٧٥ فتاة) من مراكز التعليم والتدريب في المدارس. كما ساهم المشروع في استبقاء التلاميذ الذين يتعلمون في المدارس المضيفة. وبذلك، نجحت ALP في رفع قدرات ٢٦ معلماً إلى المنهج الدراسي لـ ALP، مع العلم أن العدد المستهدف من المعلمين كان من المفترض أن يكون ٣٠ معلمًا (اليونيسف، ٢٠١٩).

ويظهر هذا البرنامج تدخلاً جيداً من المنظمات غير الحكومية. وهو يعمل على جميع المراحل المختلفة التي يمر بها التغيير. بدأت مع تغيير العقل بين الأفراد والمؤسسات. وهم يحللون جذور المشكلة قبل القيام بأي تدخل للتأكد من أنهم يحلون المشكلة الحقيقية (وليس ما يظهر منها). وتواصلت مع الوزارة والمدارس والأسر منذ المرحلة الأولى من التدخل، فكفل الاتفاق السياسي قبل القيام بأي تدخلات. ويظهر التغيير المؤسسي في جوانب عديدة مختلفة. أولا، نجحت في تخفيض عدد الأطفال غير الذين لم يتم قيدهم. ثانياً، قامت بتدريب عدد من المعلمين إلى جانب تحسين بيئة المدارس، بحيث

يكون هؤلاء المعلمون والمدارس المحسنة مكاسب إضافية للوزارة والمجتمع. ثالثاً، نجحوا في تغيير سلوك الآباء في تلك المنطقة، حتى لو توقف البرنامج، فإنهم سيستمرون في إرسال أطفالهم إلى المدرسة. وأخيراً، ركز البرنامج على التغذية المرتدة من المجتمع والمدارس والأطفال، لذلك سيواصل تحسينه مع زيادة حجمه ليشمل المزيد من المناطق في السودان. ويلخص الشكل التالي كيفية عمل هذا البرنامج:

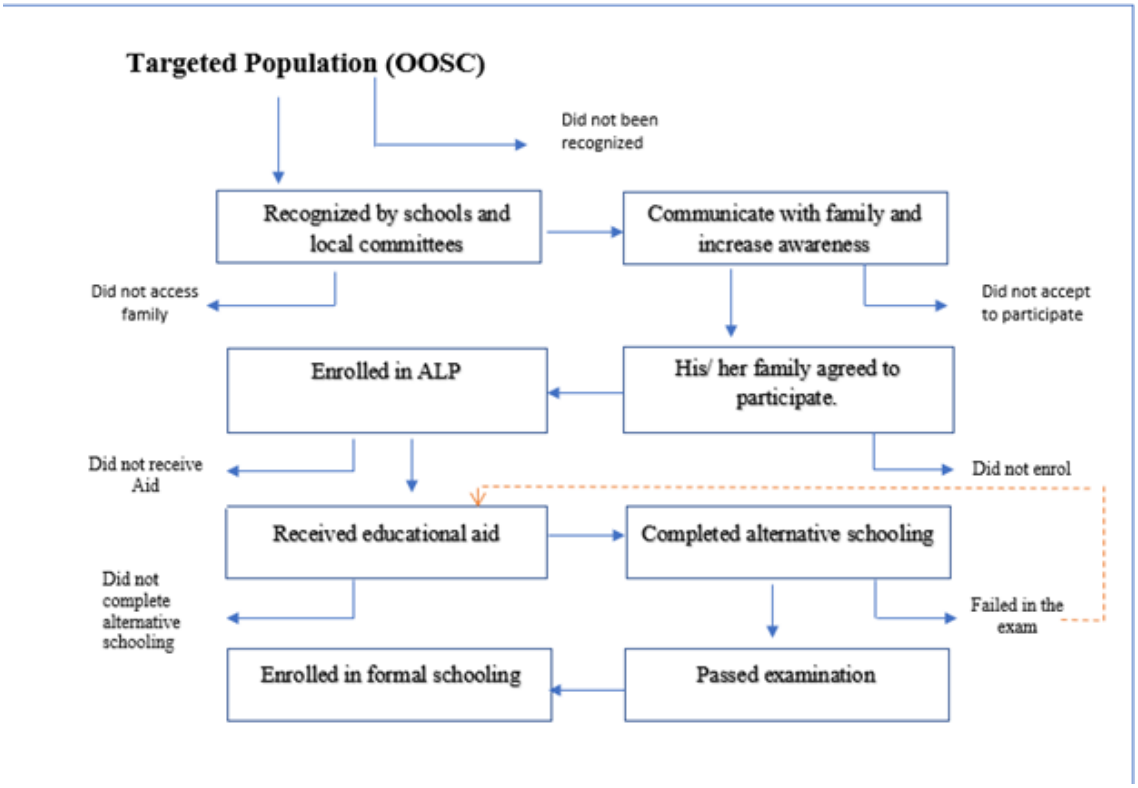

خطة تنفيذ برنامج ALP

تدخلات الإتحاد الاوربي في حل مشكلة التسرب المدرسي:

مشروع تقديم المساعدات الفنية والدعم لتنفيذ مشروع استقرار تعليم الأساس في السودان:

إن سياسات تحسين المواظبة وانتظام حضور التلاميذ للمدرسة وتقليل عدد الأطفال المتسربين من المدرسة عملية معقدة أذ يمثل التعليم الأساسي ضرورة يجب تحقيقها وحق دستوري يجب أن يتمتع به الأطفال، طبقا لتقرير صدر حديثا من وزارة التربية والتعليم الدليل الأحصائي وضح ان أعداد التلاميذ الذين التحقوا بالمدرسة أعلي بكثير من السنوات السابقة ولكن في ذات الوقت صار معدل التسرب أعلي من ذي قبل.فمنذ إتفاقية السلام السلام الموقعة في ٢٠٠٥ صار المعدل السنوي للتسجيل والملتحقين بمرحلة الأساس في نمو متزايد بمعدل ٦٪ سنويا ومع ذلك فان على صعيد اكمال مرحلة الأساس يظل المعدل منخفضا حيث ان مانسبته ٤٥٪ فقط من التلاميذ الذين التحقوا بالصف الأول هم الذين استطاعو مواصلة الدراسة حتي الصف الثامن مما يشير لمعدل هدر وتسرب عالي في الصفوف من الأول الي السابع.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

نتيجة للتسرب وعدم اكمال الدراسة بمرحلة الأساس اتضح أن هنالك اعداد مقدرة من التلاميذ يغادرون مرحلة التعليم الأساسي بدون إكتساب معظم المهارات الأساسية، وان تجربة تعليمهم في كثير من الأحيان تحتوي علي فرص تعليمية محددودة في فصول مكتظة خاصة في الصفوف الصغيرة، هذا مع الوسائل التعليمية غير الكافية، عدم القدرة علي إكمال مرحلة الأساس من الصف الأول وحتي الثامن لايجد من الفرص المتاحة أمام هولاء الأطفال مستقبلا فحسب بل ايضا يمثل استنزافا كبيرا للموارد المحددودة التي ينفقها السودان علي توفير التعليم الاساسي من بني تحتية ورواتب معلمين وتكاليف تشغيل المدارس.

برنامج دعم استقرار تلاميذ مرحلة الأساس في السودان يواجه التحدي المتمثل في الحد من التسرب من المدرسة في خمسة ولايات هي النيل الأزرق، القضارف، كسلا، البحر الأحمر وجنوب كردفان.البرنامج تم تمويله بواسطة الإتحاد الأوربي عبر مداخلات سوفريكو (فرنسا) ومنظمة إنقاذ الطفولة ومنظمة اليونسيف، هنالك ست دراسات متخصصة صممت ونفذت لدراسة المشكلة والحصول علي معلومات وجهات النظر والافكار من أصحاب المصلحة لتكن مدخلات يستفاد منها في التخطيط والتدريب وادارة المدارس ونظام التعليم ككل، أجريت الدراسات الست في الفترة من يناير الي ديسمبر ٢٠١٥ وقدمت تقارير وتوصيات مفصلة بكل عنوان تم تسليمها الي وزارة التربية والتعليم الإتحادية عبر الإتحاد الإوربي.

النتائج والتوصيات:

وفي النموذج الحديث للحكم، أصبحت المنظمات غير الحكومية عاملاً رئيسياً في تحقيق التغيير الاجتماعي والخدمات جنباً إلى جنب مع الحكومة. وكثيرا ما تُهمل الهوية المؤسسية للمنظمات غير الحكومية داخل هياكل الحكم الوطني. وتوثق عدة دراسات كمياً صعود قطاع المنظمات غير الحكومية وتوسع نفوذه السياسي، ولكن دراسات حالات نادرة تبين هذا التغيير.

هذه الورقة هي دليل بسيط على هذا التأثير الموسع للقطاع الثالث على تقديم الخدمات في السودان. ومن الملاحظ أن هذه البلدان لها سياقات مختلفة على جميع المستويات. ولكل بلد من هذه البلدان موقع مميز وخصائص جغرافية. ولا يشترك أي منهم في تاريخ في العصر الحديث باستثناء الاستعمار. وهي مختلفة تماما من حيث التكوين الديني والثقافي والاجتماعي. وحتى من الناحية السياسية، يواجه كل بلد من هذه البلدان معضلة مختلفة من متاعب الاحتلال لأكثر من ٦٠ عاماً، إلى الصراعات المدنية والديكتاتورية إلى عدم الاستقرار والتغيير المستمر في القوى السياسية في سياق ديمقراطي حديث. ومع ذلك، أثبتت جميع هذه البلدان أنها بحاجة إلى تدخلات المنظمات غير الحكومية لمساعدتها في التغلب على عدة قضايا اجتماعية، بما في ذلك مسألة التسرب. وأظهرت الحالات أنه سواء في حالة السودان حيث لا تتمكن الحكومة من تصميم أو تمويل المشاريع المطلوبة بسبب نقص الموارد والعدد الهائل من المتسربين، فقد جاءت المنظمات غير الحكومية "في حالة إنقاذ" للتخفيف من بعض العبء وكانت بمثابة هيئة بديلة "للسلطة" وتأثيرها على الأقل بالمعنى الاجتماعي لتوفير الخدمات وإدخال التغيير في السلوكيات والمؤسسات.

المشاريع المقدمة هي مجرد مثال في حين أن العديد من التدخلات والمشاريع من قبل عدد لا يحصى من المنظمات غير

الحكومية تجري يوميا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعمل على معالجة القضايا الاجتماعية التي تواجه الحكومات. غير أن هذه المنظمات غير الحكومية ليست "حلولاً فائقة" فعلية ينبغي استغلالها بحرية كما تفعل عدة بلدان. ومن أكثر العيوب المعترف بها لتدخل المنظمات غير الحكومية هو التسوية التي تقوم بها السلطات المحلية والوطنية التي تتعرض لضغوط من الأموال التي تلقتها. وتجد الحكومات نفسها تتبع جدول أعمال مسترشداً فُرض عليها من أجل تعاونها مع بعض الهيئات الدولية. كما أن الاعتماد على التمويل من هذه الكيانات واعتمادها التام ودعمها للتعامل مع التحديات الاجتماعية هو أيضاً مشكلة أخرى تواجه في كثير من الأحيان الدول العربية التي تركز فقط على تعزيز حكمها على حساب الصالح العام للشعب. وهذا قد يؤدي إلى عدم ثقة الحكومة من قبل الأشخاص الذين سيلتمسون مساعدة هذه الكيانات في أعقاب سيناريو الشعب اللبناني الذي يسعى للإنقاذ من كيانات ومنظمات أجنبية.

التوصيات:

وعموما، لا يمكن إنكار دور المنظمات غير الحكومية في الحكم وتقديم الخدمات، إلا أنه في عصر الحكم الرشيد والعولمة، ينبغي توخي الحذر ووضع نظم قانونية لحماية مصالح الدول. ولهذا الغرض، قُدِّم في هذه الورقة توصيتان تسترشدان بطبيعة المداخلات:

ـ التوجه المحلي: ينبغي اتباع النموذج التصاعدي، وينبغي أن يكون تصميم التدخلات مستوحى من السياق المحلي وألا يفرض (نقل السياسات).

ـ التوجه المحلي:يجب الضغط علي المنظمات المانحة من وزارة التربية والتعليم والمجتمعات المحلية لتخصيص ميزانيات لتدريب العاملين في قطاع التعليم علي أنماط التدريب الإدارية العالمية مثل السياسات العامة والقيادة التربوية.

ـ السياسة: يجب أن يكون إيجاد حلول لقضية السياسة المطروحة هو الدافع الأول لكلا الكيانين، المنظمة غير الحكومية، وهيئة الدولة، وليس الحوافز (الشخصية والمهنية).

• الملخص:

التسرب المدرسي هو انعكاس لمشاكل تراكمية إدارية منهجية منذ زمن بعيد تشير الي ان الحلول اللحظية غير مفيدة لانها تفاقم من خطورة الوضع مستقبلا و البيانات والاحصائيات توكد ضرورة التدخل السريع من الدولة عبر مشاريع وبرامج تكاملية حتي لايتحول الوضع الي وضع كارثي اكثر تعقيدا مما هو عليه .

على الرغم من أن الإنفاق الحالي على التعليم قد زاد بأكثر من الضعف بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٧، فقد انخفضت حصة إجمالي الإنفاق على التعليم - مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي - بمقدار النصف، وانخفضت حصة الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي على التعليم بنسبة ١,٢٪ بين نفس الفترة (وزارة التعليم، ٢٠١٩). وإلى جانب القيود الاقتصادية وانخفاض الاستثمار الحكومي في التعليم الأساسي، اندلعت الحروب الأهلية في المناطق الغربية والجنوبية (ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق) تدريجياً اعتباراً من عام ٢٠٠٣. دمرت الحروب الأهلية العديد من المدارس في جميع أنحاء المنطقة. وقد أدى كل ذلك إلى خفض عدد المدارس وزيادة كبيرة في معدلات التسرب من التعليم الابتدائي في السودان.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

ومن العوامل الأخرى التي تسهم في تسرب الطلاب من المدارس عدم تخصيص الأموال (والموارد) أو عدم كفاية هذه الموارد، ويبدو ذلك بوضوح في نواح كثيرة مثل نقص المدارس، والمسافات الطويلة إلى المدرسة، وارتفاع التكلفة المباشرة للتعليم، فضلا عن تكاليف الفرص البديلة المرتبطة بالعمل المنزلي.

إن عدم كفاءة استخدام الموارد هو نتيجة لعوامل عديدة، ولكن "الفساد الواسع الانتشار" و"الافتقار إلى القدرة على التوزيع العادل للموارد" و"نقص البيانات" هي أهم الأسباب الفرعية. وعلاوة على ذلك، فإن الحواجز الاجتماعية والثقافية مثل المواقف السلبية تجاه تعليم الفتيات والزواج المبكر وعدم كفاية الوعي تسهم في ارتفاع معدلات التسرب في العديد من ولايات السودان.

حل مشكلة التسرب المدرسي تمكن في مشاركة القطاع الخاص والحكومي ومنظمات المجتمع المدني بالتركيز علي اشراك المجتمعات المحلية في وضع السياسات التعليمية وايضا في وضع سياسات واضحة لدعم شركاء التعليم وفقا لأطر محددة وفقا لروية الدولة السودانية واولوياتها بالتنسيق المشترك.

المصادر

١) يحي محمد إبراهيم، تاريخ التعليم الديني في السودان، الخرطوم، ص ١٨))

٢) طبقات ود ضيف الله، تحقيق يوسف فضل حسن، مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٨١ م، ص ٤٠))

٣) يحي محمد إبراهيم، تاريخ التعليم الديني في السودان، الخرطوم، ص ١٨))

٤) إبراهيم عكاشة علي، حركة التبشير الديني في جنوب السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٧٨ م، ص

٥) محمد عثمان صالح وعباس عوض الله عباس، تحديات الواقع المعاصر وضرورة إصلاح امناهج الاسلامية في افريقيا، ٢٠١١ م، ص ٣٥

٦) سيد إبراهيم الجبار، دراسات في تاريخ الفكر التربوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١ م، ص٣٧

٧) تطوير التعليم – التقرير القومي لوزارة التربية والتعليم الإتحادية، ابريل ٢٠٠٤.

٨) عبد المجيد عابدين، تاريخ الثقافة العربية في السودان، القاهرة، ص ١))

٩) سيد إبراهيم الجبار، دراسات في تاريخ الفكر التربوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١ م، ص ٣٧-١١٣

١٠) التقرير القطري حول الأطفال والشباب خارج المدرسة، السودان، يونسيف "كلنا في المدرسة:الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المبادرة للأطفال خارج المدرسة، اكتوبر ٢٠١٤، ص ١١.

١١) السودان مراجعة سياسة التعليم "تمهيد الطريق الي ٢٠٣٠ "، منظمة الأمم المتحددة للتربية والعلم والثقافة، ص١٦

١٢) التعليم البديل – عرض فرصة ثانية ، Alex Mycroft & Dismast Junior Boroondara، ٢٠١٦، https://medium.com/@UNICEFSudan/alternative-learning-offer-of-a-second-chance-٦٠٦١٣bd٧٦b٧٤

١٣) السودان - التربية الإحصائية، ٢٠١٦، https://en.actualitix.com/country/sdn/statistics-education-sudan.php

١٤) المركز الإقليمي لتدريب وتنمية المجتمع المدني، مفاهيم وقيم حقوق الإنسان في التعليم بالاشارة الي مرحلتي الأساس والثانوية، ٢٠١٣.

١٥) https://inee.org/ar/education-in-emergencies

١٦) دكتور:عبدالرحيم بلال – العمل التطوعي في السودان -المفهوم والمتغيرات – ورقة محكمة مقدمة للجمعية السودانية لحماية البيئة ٢٠٠١

١٧) قانون تنظيم العمل الطوعي والأنساني لعام ٢٠٠٦ – الفصل الأول

١٨) https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/pdf.files/sudan_education_sector_operational_presence_map_oct٢٠

١٩) التعليم في السودان، يونسيف السودان، ٢٠١٦، https://www.unicef.org/infobycountry/files/Unicef_pdf.(٠٣٢٠١٦)_Sudan_EDUCATION_PROGRAMME_FINAL

٢٠) موجز عن الفقر للولايات الشمالية من السودان، البنط وحدة الحد من الفقر والإدارة الإقتصادية.منطقة افريقيا (٢٠١١)، http://siteresources.worldbank.org/INTAFRICA/Resources/١٣٤٨٧٦٠١٧٧٤٢٠-٢٥٧٩٩٤/pdf.٢٠١١-poverty-profile-for-the-n Northern-states-of-sudan-may-a

٢١) إيمان مصطفى (٢٠١٩). تحسين فرص الحصول على التعليم لنحو ٦٠٠ ألف طفل خارج المدرسة في السودان، https://www.unicef.org/sudan/stories/improving-access-education-out-school-children-sudan-٦٠٠٠٠٠

٢٢) تحديات بناء نظام تعليمي للثورة السودانية. الخرطوم، السودان، وزارة التعليم. (٢٠١٩).

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

المرفقات:

الشكل 1:يوضح النسب العالمية لأطفال خارج المدرسة في سن التعليم االبتدائي وسن المرحلة ألولى من التعليم الثانوي، 2000-2012

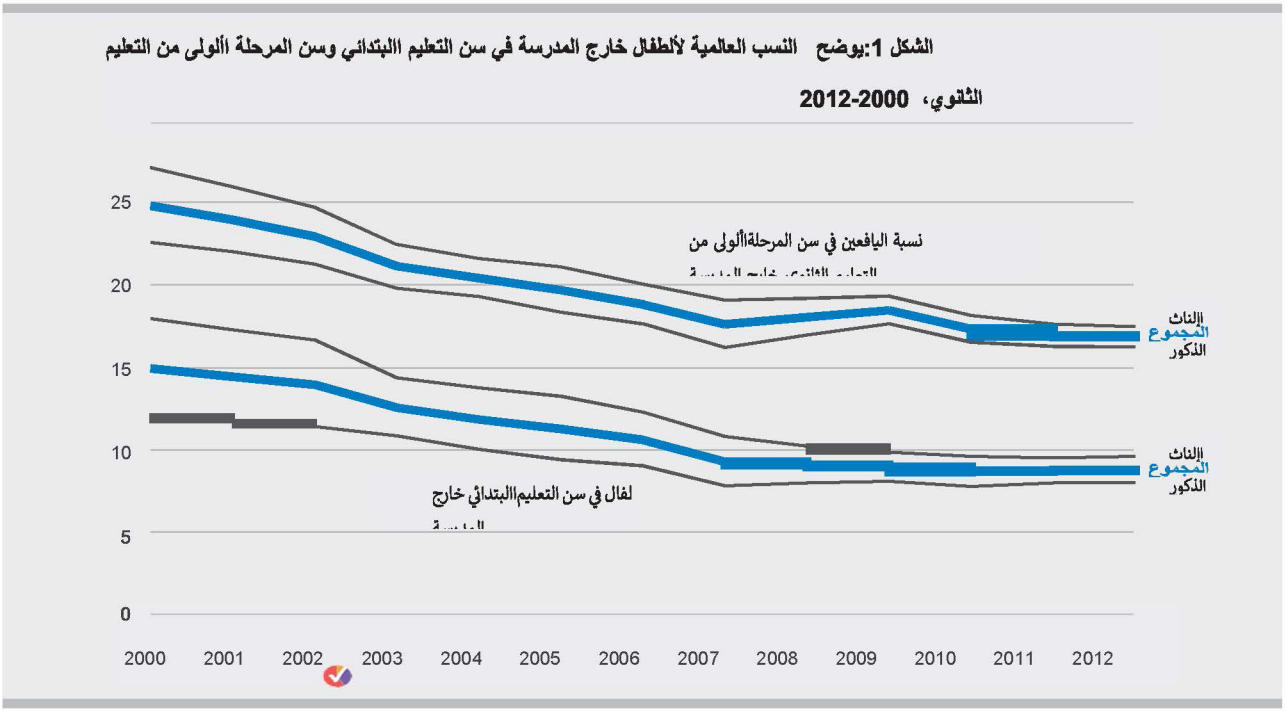

أرقام الأطفال خارج المدرسة ونسبة في 2014 و2017				
وصف	دراسةOOSC لعام 2014		EMIS 2017	
	رقم	نسبه	رقم	نسبه
أطفال خارج المدرسة (بنات)	1،611،450	41.4%	1،816،282	38.7%
الأطفال خارج المدرسة (بنين)	1،485،878	36.4%	1،820،503	36.7%
الأطفال خارج المدرسة (المجموع)	3،097،328	38.9%	3،636،785	37.7%

المصادر: EMIS 2017، وزارة التربية والتعليم

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

المرفق (3)

معدلات الأطفال غير الملتحقين بالمدارس حسب الفئة العمرية، المصدر: وزارة التعليم، 2019

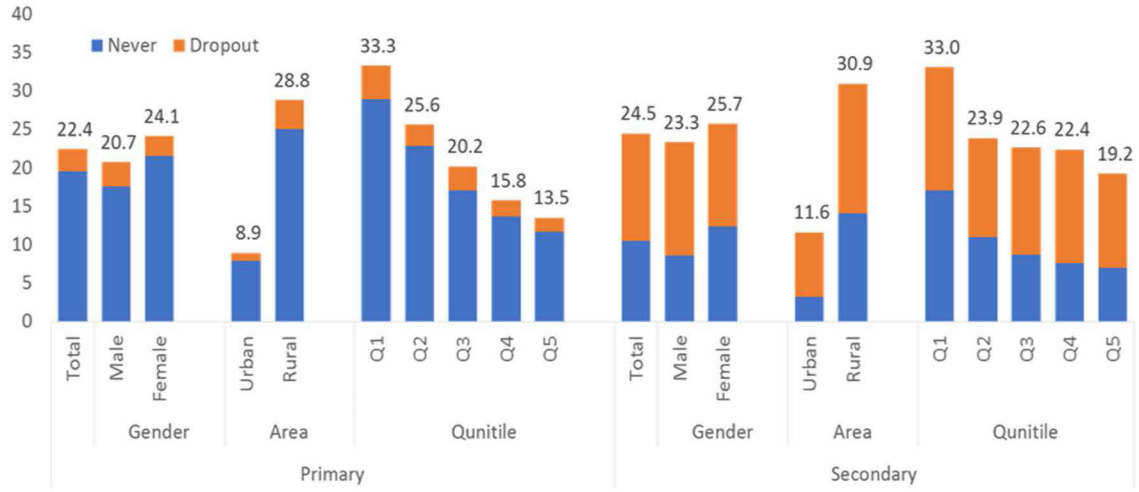

الأطفال خارج المدرسة OOSC من عمر (5 - 13 سنة) لكل ولاية 2017

الرقم	الولاية	عدد OOSC			نسبة OOSC%		
		البنين	البنات	مجموع	البنين	البنات	مجموع
1	الجزيره	646،84	506،139	152،224	16.2%	24.4%	20.4%
2	الشمالية	667،18	223،25	890،43	26.1%	28.7%	27.4%
3	الخرطوم	979،249	478،185	458،435	32.8%	25.9%	29.3%
4	نهر النيل	666،38	006،37	672،75	32.3%	30.9%	31.6%
5	النيل الأبيض	777،80	346،96	123،177	33.5%	35.7%	34.6%
6	شمال دارفور	070،82	194،75	264،157	36.8%	36.4%	36.6%
7	شمال كردفان	018،86	523،115	541،201	37.0%	42.8%	39.9%
8	سنار	308،78	946،89	254،168	39.4%	42.1%	40.8%
9	جنوب كردفان	732،45	192،50	924،95	42.6%	44.6%	43.6%
10	وسط دارفور	422،31	432،40	854،71	43.0%	51.2%	***47.10%***
11	غيداريف	858،101	954،115	812،217	46.1%	50.5%	***48.3%***
12	غرب كردفان	893،84	380،106	273،191	48.4%	55.8%	***52.1%***
13	غرب دارفور	525،53	605،64	130،118	50.1%	57.1%	***53.6%***
14	النيل الأزرق	753،72	829،72	582،145	57.9%	57.4%	***57.7%***
15	البحر الأحمر	399،106	083،68	482،174	63.5%	53.6%	***58.6%***
16	كسلا	080،183	765،137	844،320	65.8%	62.0%	***63.9%***
17	جنوب دارفور	560،310	389،279	949،589	66.7%	67.3%	***67.0%***
18	شرق دارفور	150،111	431،116	581،227	62.8%	71.8%	***67.3%***
	مجموع السودان	503، 820،1	282، 816،1	785، 636،3	44.5%	46.6%	45.5%

المصدر: EMIS 2017، وزارة التربية والتعليم

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"